



www.palms-news.com

نخيل نيوز / متابعة

حدد مجلس الخدمة الاتحادي، اليوم السبت، مسارات التوظيف لحملة شهادات البكالوريوس والدبلوم، فيما شدد على ضرورة تبني سياسة وطنية متوازنة للتوظيف، تركز على حاجة سوق العمل الفعلية.

وقال المتحدث الرسمي باسم مجلس الخدمة فاضل الغراوي لوكالة الأنباء العراقية (واع) تابعته وكالة نخيل عراقي أن "حق التعيين في مؤسسات الدولة مكفول دستورياً لجميع الشرائح التعليمية"، مبيناً أن "إطلاق الدرجات الوظيفية مرهون بما يقره قانون الموازنة العامة والسياسة الحكومية".

وأضاف أن "حملة شهادات البكالوريوس والدبلوم يمتلكون الحق القانوني في التعيين أسوة بأقرانهم من حملة الشهادات العليا والأوائل"، مشيراً إلى أن "ملف التعيينات يرتبط بشكل مباشر بما سيتضمنه قانون الموازنة العامة الاتحادية لعام 2026، فضلاً عن المسارات التي تحددها الحكومة في إدارة ملف التوظيف".

وتابع أن "المجلس يعمل وفق السياقات القانونية والاحتياجات الوظيفية التي ترفعها مؤسسات الدولة، ولا يوجد تمييز بين شهادة وأخرى من حيث المبدأ القانوني"، مستدركاً بالقول: "إن الأولويات الواردة في التشريعات النافذة، مثل قانوني (67) و(59) لعام 2017 الخاصين بتعيين الأوائل وحملة الشهادات العليا، هي التي حددت الفئات المشمولة وآليات التنفيذ في المراحل السابقة".

وحذر الغراوي من تداعيات حصر التعيينات بفئات محددة، موضحاً أن "استمرار هذا النهج قد يدفع الخريجين للتوجه نحو

نخيل نيوز

الدراسات العليا كبوابة وحيدة للحصول على وظيفة، مما قد يؤثر مستقبلاً على هيكل الوظيفة العامة، ويضعف الأعباء المالية على الموازنة العامة نتيجة ارتفاع الدرجات الوظيفية والامتيازات المالية المترتبة عليها".

وتشدد على "ضرورة تبني سياسة وطنية متوازنة للتوظيف، تركز على حاجة سوق العمل الفعلية والمعايير المهنية والكفاءة، بما يضمن تحقيق العدالة بين مختلف التخصصات العلمية والحفاظ على الاستدامة المالية للدولة".